مقترح إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي في الجزائر

The project to establish a National Observatory for Documentary Heritage

بن حاوية يمينة

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022-12-08 **تاريخ القبول:** 2023-06-04 **تاريخ النشر:** 2023-06-16

ملخص:

يعد إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي في الجزائر بمثابة خريطة طريق نحو تقييم وتحليل مجال تنظيم وحفظ وتثمين التراث الوثائقي المتواجد عبر مختلف المؤسسات الوثائقية المنتشرة عبر التراب الوطني. فمن منطلق الرغبة في تحديد ماهية المرصد الوطني للتراث الوثائقي، جاءت هذه الدراسة كمحاولة فكرية أولى وكخريطة طريق للفاعلين في هذا المجال لتحقيق و إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي. هذا الأخير الذي سيكون بلا شك آلية قانونية قوية تمكننا من الحفاظ وتثمين الموروث الوثائقي الوطني الذي يمثل الدعامة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة .

الكلمات المفتاحية: التراث الوثائقي؛ مرصد وطني للتراث الوثائقي؛ حماية التراث الوثائقي؛ ترقية التراث الوثائقي.

Abstract :

The establishment of a national observatory of documentary heritage in Algeria is considered as a roadmap to assess and analyze the field of organization, conservation and enhancement of documentary heritage that exists through the various national institutions. From the desire to define the nature of the National Observatory of Documentary Heritage, this study came as a first intellectual attempt is a roadmap for the actors of this field to realize and set up a National Observatory of Documentary Heritage. The latter, which will undoubtedly be a strong legal mechanism to preserve and enhance the national documentary heritage, which represents the pillar for achieving sustainable development in the different areas of life.

Keywords: Documentary heritage; National Observatory of Documentary Heritage; Protection of documentary heritage; Promotion of documentary heritage.

المؤلف المرسل: بن حاوية يمينة، y.benhaouya@univ-mascara.dz

مقترح إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي في الجزائر

مقدمة:

يمثل التراث الوثائقي ذاكرة الشعوب والمجتمعات والحفاظ عليه هو الحفاظ على الإرث الحضاري والمعرفي الذي يتجسد في الحفاظ على ذاكرة وهوية المجتمع. فالتراث الوثائقي هو بمثابة الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة. والذي يكرس لمبدأ الاستمرارية، كونه الرابط بين الماضي والحاضر بأجيال المستقبل.

من جهة أخرى، أصبحت الوظيفة الاستشارية أحد أبرز سمات الأنظمة المعاصرة اليوم، نظرا لما تقوم به من دراسات ميدانية وتقديم اقتراحات إلى الجهات التنفيذية التي بيدها سلطة اتخاذ القرار، فهي تمثل أحد أهم العمليات الحيوية في حل المشاكل والنهوض بالقطاع الذي تنتمي إليه. والتي أصبحت تتجسد اليوم في الجمعيات و المراصد بكل مستوياتها المحلية والوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الثقافية والسياسية والاجتماعية.

على ما سبق، فان إحداث المرصد الوطني للتراث الوثائقي، يهدف إلى المحافظة على الموروث الثقافي الوثائقي من الإهمال، وتجاوز ضعف ظروف التخزين وهشاشة وتقادم الأشكال الفيزيائية للحفظ والأخطار العامة الصناعية والطبيعية. رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات مادية وبشرية متخصصة.

لقد جاءت فكرة إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي بمثابة خلق قوة ضاغطة من شأنها مستقبلا حماية هذا الموروث المادي الذي تزخر به بلادنا، والذي يتعرض في كثير من الأحيان للتخريب والممارسات الغير مسؤولة. وإلى التلف بفعل عوامل المناخ والزمن. كل هذا، في غياب معلومات دقيقة وشاملة حول كميته وطبيعته ومكان تواجده عبر التراب الوطني.

على ما سبق، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي القيمة المضافة من وراء استحداث مرصد وطني للتراث الوثائقي في الجزائر؟**

إن المتمعن في أدبيات الموضوع ، يدرك أهمية الموضوع في النقاط الرئيسية التالية:

- جل الدراسات الأكاديمية من رسائل التخرج بدرجة ماستر ودكتوراه (التي قمت بإعدادها أو اطلعت عليها أو أشرفت عليها)، تأكد أن الرصيد الوثائقي يتواجد في ظروف جد سيئة على مستوى مختلف المؤسسات الوثائقية، من مكتبات و مراكز أرشيف ومراكز المعلومات عبر الوطن.
- إن أزمة أي قطاع لا تحل إلا من خلال رصد وتحليل المعطيات والمعلومات الميدانية من جهة ورصد الخبرات والمهارات والحلول خارج أطرها والتي كثيرا ما تساهم في حل الأزمة في إطار تشاركي، من جهة أخرى.
- افتقار السلطات المكلفة بالتراث الوثائقي إلى معلومات حول كمية وطبيعة التراث الوثائقي على مستوى المؤسسات الوثائقية المنتشرة عبر الوطن. وبتالي الافتقار إلى احد أهم دعامة للتنمية المستدامة للمجتمع.

1. التراث الوثائقي وأهميته:

يعكس التراث الوثائقي في طياته كل من تراث المادي والتراث الثقافي الغير المادي المدون على الوثائق باختلاف أنواعها. فهو تدوين لتاريخ و ثقافة شعوب وأمم العالم بشكل جامع وفي كل ميادين الحياة. كونه يعدّ بوابة عالمية لوثائق وتاريخ الحضارات القديمة، مثل المخطوطات والمتاحف والأرشيفات الوطنية، والأقراص السمعية والبصرية، والأفلام السينمائية والصور الفوتوغرافية" (سطور، 2020) وغيرها من الوثائق.

بعبارات أخرى، التراث الوثائقي هو تلك المجموعات الوثائقية التي تشكلت في مختلف المصالح والمراكز والمؤسسات الوثائقية والتي تمثل في حد ذاتها شاهد على تاريخ الأمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فهو يعد مكونًا أساسيًا للذاكرة الجماعية، التي على أساسها يمكننا التعلم من الماضي واستشراف المستقبل لبناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولية واستدامة أو لمواجهة الأزمات الحالية من خلال إعلامنا بالاستجابات التي تم تقديمها للأزمات الماضية.(UNESCO, 2021)

1.1 التراث الوثائقي والهوية الوطنية:

لا يختلف اثنان في استحالة فصل الهوية الوطنية عن التراث المعرفي وبالأخص الوثائقي منه. حيث يتطلب الشعور بالهوية الوطنية الاعتراف بالعناصر المشتركة بين الأفراد في المجتمع الواحد. والتي تتجسد بشكل صريح وملموس في التراث المعرفي الوثائقي، الذي يجب الحفاظ عليه وتثمينه. مما يعني أن هناك علاقة ديناميكية بين التراث المعرفي والوحدة والتلاحم بين أفراد المجتمع الواحد، ومن تم استمرارية وتطوره.

بعبارات أخرى، هناك علاقة متبادلة وديناميكية، أصبحت مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية ذات طابع رسمي ومؤسسي، قصد تنظيم هذه العلاقة وتوفير السبل القانونية لحماية التراث المعرفي الوثائقي من التلف والاندثار وسوء التسيير. مما يؤثر لا محالة على الذاكرة المشتركة لأفراد المجتمع وعلى تطورهم، من مبدأ أن الوثائق هي الداعمة الأساسية للنهوض بالمجتمع في مختلف مجالات الحياة انطلاقا من التيار الفلسفي للمدرسة الوضعية التي تقوم على مبدأ "لا تاريخ بدون وثائق" و"لا مستقبل بدون تاريخ"

لا يمكننا في أي حال من الأحوال فصل الهوية الوطنية عن التراث الوثائقي (Plumecocq, 2012, p. 768). فالشعور بالهوية الوطنية والحفاظ عليها كأكبر قوة في مواجهة الأطماع الاستعمارية، يتطلب الاعتراف بالعناصر المشتركة بين أفراد المجتمع من خلال الحفاظ على التراث الوثائقي والعمل على ترقيته وتثمينه من طرف السلطات العليا المكلفة به.

2.1 التراث الوثائقي قضية وجود:

إن التراث الوثائقي لا ينحصر فقط في كونه يمثل مسارات وتعاملات تاريخية للمجتمع في مختلف مجالات الحياة "بل المجتمع موجود لأنه ممثل في القطع التراثية". (Melot, 2004, p. 5)فوجود أي امة كانت هو مرهون بوجود التراث المادي والوثائقي الذي يجب على كل أفراد المجتمع أن يتشاركه من خلال "التعرف على الأصول التراثية بشكل جماعي والحفاظ عليه بشكل جماعي"(Melot, 2004, p. 5) . فالتراث الوثائقي يمثل روح المجتمع. واندثاره هو بمثابة الموت الإكلينيكي للمجتمع.

3.1 التراث الوثائقي مورد خام للتنمية المستدامة:

إن التفكير في التراث الوثائقي لم يعد يقتصر على مجرد حفظه وحمايته فحسب، بل تعدى إلى طرائق تنميته وترقيته وتثمينه والاعتماد عليه كمورد رئيس في التنمية المستدامة.

فالمكتبات ومراكز المعلومات ومراكز الأرشيف تهدف إلى الحفاظ على هذا الموروث الوثائقي وما يحمل في طياته من تراث فكري ومعرفي. ومن تم إتاحته وتحويله إلى وسائط رقمية.

إن الحفاظ على التراث الوثائقي هو بمثابة التربة التي ينطلق منها التفكير في إحداث التنمية المستدامة. فالمعرفة التراكمية والمشتركة بين أفراد المجتمع تتجسد في التراث المعرفي الوثائقي الذي يعكس أيضا احد أهم أشكال الموروث الثقافي المادي وغير المادي للمجتمع.

فالوثائق وبالأخص الوثائق الأرشيفية منها تشكل عناصر أساسية لذاكرة الجماعية وهي بذلك أداة مميزة للمساهمة في التنمية المستدامة. فهي توثق لحياة المجتمعات ، وتجعل المنظمات والحكومات شفافة وخاضعة للمساءلة أمام المجتمع(Grimard, 1996, p. 3) . مما يساهم في دمقرطة الخدمة والمعلومة على حد سواء.

2. تعريف المرصد الوطني للتراث الوثائقي:

إن كلمة مرصد هي اسم مكان، من الفعل رصد بمعنى أخد موضع أو مكان يمكننا من الرصد والمراقبة ولقد جاءت كلمة رصد في القران الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى "وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ" (القران الكريم، سورة التوبة، الآية 5). وقوله تعالى "إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ " الفجر (القران الكريم، سورة الفجر، الآية 14).

أما التعريف الاصطلاحي لكلمة مرصد فهو: تنظيم إداري أو نقابي مكلف بملاحظة ورصد بعض الظواهر المتعلقة بنشاط ما، وهو أيضا ذلك المكان أو المركز الجماعي (التشاركي) في جمع وتحليل المعطيات

كما ونوعا، ذات علاقة بمشكلة ما، قصد متابعة تطورها. فالمرصد لا يكون مرصدا إلا إذا تجاوز المراقبة الحسية للظاهرة المراد دراستها لينتقل إلى تحليلها، بهدف فهم واقعها ومن تم تغيرها وفق ماهو مسطر له (Babadji, 2000).

هذا ويعرف المرصد الوطني للتراث الوثائقي على انه خريطة طريق نحو تقييم، تحليل وتقويم مجال تنظيم وتسيير التراث الوثائقي المتواجد عبر مختلف المؤسسات الوثائقية المنتشرة عبر التراب الوطني. فهو بمثابة ورشة عمل يمكن على أساسها وضع السياسات العامة الكفيلة بالنهوض بالتراث الوثائقي وثمينة وترقيته من خلال رقمنته وعصرنة تسييره وتنظيمه على مستوى المؤسسات الوثائقية المكلفة به من مكتبات عمومية ومصالح ومراكز الأرشيف ومراكز المعلومات). فهو آلية كفيلة بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تسمح لنا بعد ذلك من إعادة النظر في طرق تسييرها بما يضمن لها القيام بدورها في المجتمع. بعبارة أخرى تمكين المؤسسات الوثائقية الحالية من إعادة تفعيل دورها من جديد، كوسيط تعليمي ووسيط ثقافي في تطوير المجتمع.

يعتبر المرصد أيضا هيئة حكومية ذات طابع غير ربحي وتهتم بقضايا التراث الوطني الوثائقي في جميع أشكاله وحوامله المادية. ويعمل وفقا لإمكانياته على الحفاظ على الإرث الوطني الوثائقي والمساهمة في دراسته والتوعية بأهمية المحافظة عليه والدفاع عن قيمته التاريخية والحضارية، من جهة ومن جهة أخرى، يسمح بإعادة تثمينه من اجل تعزيز الوحدة الوطنية والمساهمة من خلاله في بعث الأنشطة الثقافية والاقتصادية وغيرها من المجالات لتطوير المجتمع، من جهة أخرى.

فالمرصد الوطني هو هيئة منفتحة على كل الشراكات والاقتراحات الجادة التي تصب في نفس اهتماماتها اعتبارا للدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به، في التنبيه للمخاطر المحدقة بالتراث والتذكير بالتشريعات المتعلقة بحمايته، وكذلك تقديم الرأي والمشورة والمقترحات فيما يخص المشاريع والبرامج التي تمس مختلف أشكال التراث الوطني الجزائري.

إن إنشاء مرصد وطني هو نابع من حاجة المؤسسات الوثائقية إلى اتخاذ القرارات الصائبة في جو من الشفافية. و هو يساهم في إعداد التقارير السنوية لكل المؤسسات التي تحت إشرافه وهذا وفق معايير (وطنية و/أو دولية) لأجل تحقيق هدفا مزدوجا يكمن في:

- إضفاء الطابع الرسمي في إعادة تنظيم وتسيير التراث الوثائقي
- تعزيز مكانة المؤسسات الوثائقية ودورها من خلال رصد المعلومات الإستراتيجية الخاصة بها.

على ضوء ما سبق، فان المرصد هو هيئة عمومية تعنى بالمحافظة على التراث الوثائقي وترقيته (من أرشيف، مخطوطات، كتب، دوريات، وسائط سمعية بصرية....) و هي لا تهدف إلى الربح المادي. وتهتم بقضايا التراث الوطني في جميع أشكاله المادية. وتعمل وفقا لإمكانياتها على التعريف به والمساهمة في دراسته والتوعية بأهمية المحافظة عليه والدفاع عن قيمته التاريخية والحضارية. هذه الهيئة تعمل في الأساس على التراث الوثائقي بمختلف أشكاله. وهي مجبرة على الانفتاح على الشراكات والاقتراحات الجادة التي تصب في نفس اهتماماتها اعتبارا للدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في التنبيه للمخاطر المحدقة بالتراث والتذكير بالتشريعات المتعلقة بحمايته، وكذلك تقديم الرأي والمشورة والمقترحات فيما يخص المشاريع والبرامج التي تمس مختلف أشكال التراث الوثائقي الوطني الجزائري.

3. أهداف المرصد الوطني للتراث الوثائقي:

تستحضر كلمة مرصد في المجال الذي تنطبق عليه، مجموعة من الوظائف التي تنطوي على ديالكتكية المعلومات المتحركة ذهابا وإيابا. و التي هي في الأصل عملية جمع المعلومات وتحليلها، قصد إيجاد السبل والأدوات الكفيلة بتغير الواقع إلى الأحسن وفق معايير دولية أو وطنية، تحددها المؤسسات المعنية بهذا الواقع. وعليه يتم تطوير الأدوات الكفيلة بتغيير الواقع وتحينه نحو الأفضل.

في المجال الذي يهمنا، جاءت أهمية المشروع من منطلق التدهور الذي يعرفه التراث الوثائقي في الجزائر رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي سخرت من أجله. فالعديد من المجموعات الوثائقية الأصلية والسليمة مهددة الآن بالنهب والتشتت، والتدمير المتعمد، والحفظ غير المناسب ونقص التمويل. لنحاول

من خلال هذه الورقة العلمية تبيان أهمية وأهداف المرصد الوطني للتراث الوثائقي والتي يمكن تقسيمها إلى 3 محاور أساسية كلها تساهم في إعادة النظر في طرق حفظ وتثمين وترقية التراث الوثائقي:

1.3 أهداف تتعلق بالمورد البشري:

إن أزمة أي قطاع هي في الأصل أزمة تمس الإطار البشري. نتيجة الافتقار إلى التكوين والبيئة المهنية التي تساعد على تحفيزهم وترقية الجهود التي يقومونا بها (Bogui, 2008, pp. 105-106).

فالحفاظ على التراث يتطلب إنشاء سياسة واضحة للذاكرة الوثائقية على أساس:

- الشراكة والتعاون بين الجهات الفاعلة والمعنية به من: منتجون له ومهنيون (أمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والموثقون، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى المستخدمين له.
- ترسيخ أهمية التراث الوثائقي لدى الجهات الوصية والقائمين عليه وحتى لدى جمهور المواطنين.
- زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الوثائقي وإمكانية الوصول إليه من أجل التنمية المستدامة.
- رصد مدى تطبيق الممارسات المهنية الصحيحة في الحفاظ على التراث المعرفي وتثمينه. من خلال إنشاء لجان وطنية ولجان فرعية على مستوى الولايات لمتابعة الممارسات المهنية للمكلفين على السهر على المؤسسات الوثائقية ومحاولة تكوينهم وتأطيرهم حسب المتغيرات الحاصلة في المجتمع.
- مد جسور التعاون والعمل المشترك ما بين مختلف المؤسسات الوثائقية الجزائرية، لتسهيل الحركة الانسيابية للمعلومات بينها وتبادل الخبرات وتقاسم الممارسات.
- تنظيم الندوات، الملتقيات والمؤتمرات العلمية، وكذا الدورات التدريبية (المحلية والوطنية) الهادفة إلى إعداد العنصر البشري القادر على تحسين الأداء داخل مختلف المؤسسات الوثائقية الجزائرية مع تسليط الضوء على المبادرات والاستراتيجيات الرائدة لصون التراث الوثائقي و تثمينه.
- توحيد الجهود وتقديم المساعدة الوثائقية والمعرفية لمدراء المؤسسات الوثائقية في مهامهم المختلفة لأجل المحافظة على هذا التراث.

- تقديم المساعدة الفهرسية والببليوغرافية والبحثية للباحثين داخل الوطن وخارجه، قصد تسهيل الوصول إلى المعلومة.

2.3 أهداف تتعلق بالطرق والأدوات:

يأتي المشروع مدفوعاً بتنامي الوعي بالصعوبات التي تواجه حفظ التراث الوثائقي والاستفادة منه؛ من خلال محاولة تدارك النقاط التالية:

- التحدي الأكبر الذي سيواجه المرصد الوطني للتراث الوثائقي هو القيام بجرد كل الوثائق المتوفرة على مستوى المؤسسات الوثائقية وفق معايير دولية أولا، ومن تم إنشاء ما يعرف بالفهارس الموحدة للمؤسسات الوثائقية ثانيا. ويُعنى هذا المسح، الأرشيف، المخطوطات ، الكتب والكتب النادرة والصحف والأرشيف والملصقات والخرائط والصور والأفلام التسجيلية والرسوم المتحرّكة والتسجيلات الصوتية والميكروفيلم.
- رقمنة التراث الوثائقي وإتاحته للجمهور في شكله الرقمي.
- الانتقال بالمؤسسات الوثائقية من الوساطة الوثائقية إلى الوساطة الرقمية ومن تم إلى الوساطة الثقافية الرقمية.
- إعداد تقارير سنوية لواقع التراث الوثائقي مقارنة بالتشريعات الخاصة بتنظيمه وتسييره. ومن تم مقارنتها بالتطورات الحاصلة في العالم، في مجال المكتبات والأرشيف.
- إنشاء شبكة مشتركة (عمل مشترك) إعارة بين المؤسسات، نشاطات ثقافية مشتركة لفائدة الفئات المختلفة للمجتمع، وبالأخص الأطفال منهم.
- توحيد المعايير (وطنية و/أو دولية) في تنظيم وتسيير المؤسسات الوثائقية وبخاصة طرق الحفظ والاسترجاع والإتاحة للجمهور.

- إعادة بعث دور المؤسسات الوثائقية كشريك أساسي في التنمية المستدامة بعيدا عن دورها الكلاسيكي المنحصر فقط في الحفظ الذي يبقى هو الأخر تحت ظروف جد سيئة، من خلال مقابلات مع ممثلين عن المؤسسات الوثائقية على مستوى الوطن.
- دعم الحفاظ على المخطوطات القديمة والوصول الرقمي إليها في منطقة الصحراء والمناطق النائية، من خلال تطوير منصة على الإنترنت تتيح حفظ هذه المحفوظات وعرضها رقميًا.
- تعزيز المرونة والتأهب لحالات الطوارئ لمؤسسات الذاكرة، من خلال تنظيم حلقات عمل حول استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وحماية التراث الوثائقي في مختلف الأخطار الطبيعية و البشرية.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية من خلال الاستفادة من الحلول الرقمية لتعزيز أهمية التراث الوثائقي لدى المواطن.
- توحيد الشبكات والشراكات المحلية والإقليمية والدولية لدعم الوعي بأهمية التراث الوثائقي والحفاظ عليه في شكله الرقمي وإمكانية الوصول المستدام إليه. مثل مشروع PERSIST المنفذ في إطار برنامج ذاكرة العالم.
- إرساء نظام معلوماتي متطور حول اقتناء الوثائق وتخزينها في كل المؤسسات الوثائقية. مع محاولة انشاء شبكة مشتركة بين مختلف هذه المؤسسات و بتالي إمكانية الإعارة بينها.

3.3 أهداف تتعلق بالاستشراف:

إن هذا المرصد الذي نطمح إلى وضع مخطط لإنشائه، لا يهدف إلى لعب دور المؤسسات الوثائقية القائمة على التراث الوثائقي أو منافستها. بل هو يساعد في رصد ومراقبة وتنسيق الجهود والخبرات (من داخل وخارج القطاع) من أجل تحسين الوضعية السيئة التي يعيشها قطاع التراث ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لذلك، وفق معايير وطنية ودولية. فهو يهدف إلى رصد وتقييم وتقويم الوضعية من خلال:

- رصد المعلومات ذات القيمة المضافة والمتعلقة بصفات الخدمة المتعلقة بحفظ التراث المعرفي وترقيته. أمام المتغيرات الجديدة في المجتمع وبالأخص التكنولوجيات منها.
- إعداد تقارير سنوية حول الأرصدة الوثائقية والنشاطات الثقافية والعلمية بالمؤسسات الوثائقية عبر الوطن (مراكز الأرشيف والمكتبات). بعبارات أخرى، العمل على تجميع، تنظيم وأرشفة البيانات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الوثائقية الجزائرية والعمل على تحيينها بشكل دوري ومنتظم، بغرض تحسين إنتاج المعرفة
- رصد المعارف والخبرات والتكنولوجيات الوطنية والدولية القادرة على النهوض بقطاع التراث المعرفي الموجود على مستوى الوطن.
- تطوير نظام مؤشرات موثقة وموضوعية لتحديد وتنظيم عملية تطوير مختلف المؤسسات الوثائقية الجزائرية.
- إنتاج ونشر المؤشرات والمعلومات النوعية، لتلبية المتطلبات، بالإضافة إلى جعلها وسيلة فاعلة في دعم اتخاذ القرار بكافة مستوياته. وبالأخص لدى صانعي القرار العام والسياسات العامة المنظمة للتراث الوثائقي وترقيته.
- مراقبة مدى تنفيذ هذه الآلية والسهر على احترام المنظومة التراثية الوثائقية بأكملها.

4. التنظيم الداخلي للمرصد الوطني للتراث الوثائقي:

ككل هيئة ولأجل التنظيم والتسيير الجيد لها، وجب تحديد المناصب والمهام الموكلة لكل منها. ولان المرصد له عدة مهام فرعية تصب في حماية التراث المعرفي و تثمينه، فإننا نقترح التنظيم الإداري والتنظيم العلمي المكوننيين له كالأتي:

1.4 التنظيم الإداري:

يتشكل المرصد الوطني للتراث الوثائقي من هيكل إداري يضم:

- رئاسة المرصد (يفترض أن تكون لوزير الثقافة أو نائب عنه)،

- الأمانة العامة،
- مصلحة المالية، المحاسبة والوسائل،
- مصلحة الإعلام والاتصال والعلاقات الخارجية.

2.4 التنظيم العلمي: الهيئة العلمية

هو عبارة عن لجان متخصصة في مجالات بحث ومواضيع دراسة مختلفة باختلاف المواضيع التي تدخل ضمن اهتمامات المرصد. تهتم هذه اللجان بمتابعة إنجاز الدراسات والخبرات والبحوث وتشرف على عملية تقييم سير تقدمها، كما تضم كفاءات علمية وخبرات من أهل الاختصاص في مختلف المواضيع محل الدراسة. وتتمثل هذه اللجان العلمية في:

- اللجنة العلمية لمتابعة الرقمنة والبحوث والدراسات حول قضايا الأرشيف والذاكرة الوطنية،
- اللجنة العلمية لمتابعة الرقمنة والبحوث والدراسات حول قضايا المخطوطات،
- اللجنة العلمية لمتابعة الرقمنة والبحوث والدراسات حول المكتبات العمومية والقراءة العمومية،
- اللجنة العلمية لمتابعة الرقمنة والبحوث والدراسات حول المكتبات الجامعية والبحثية،
- اللجنة العلمية لمتابعة التظاهرات العلمية والمهرجانات الثقافية الخاصة بالتراث الوثائقي،

كما يجب أن يتمتع المرصد الوطني للتراث الثقافي على غرار المرصد الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة بالاستقلالية الإدارية والمالية (المرسوم التنفيذي 02-115 مؤرخ في 20 محرم عام 1423 المرافق 3 ابريل سنة 2002 ، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة). وهذا حتى يتمكن من القيام بمهامه وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاءه. بعيدا عن العراقيل الإدارية والبيروقراطية.

خاتمة: إن حفظ وتثمين وتفعيل التراث الوثائقي من أجل الحفاظ على الهوية وتأكيد الاستمرارية للمجتمع والتنمية المستدامة له، لا يكون إلا من خلال اعتراف السلطات العليا بالوضعية الكارثة التي يعرفها القطاع من مشاكل تواجه المجموعات الوثائقية من تشتت وإهمال مقصود أو إهمال الناتج عن شح

التمويل، أو الحفظ في أماكن غير ملائمة. وانعدام للمراقبة بالإضافة إلى نقص وثغرات في النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة به. وبذلك يبقى إنشاء مرصد وطني للتراث الوثائقي احد أهم الآليات التي من خلالها يمكن رصد الواقع وتحليله والتفكير في الآليات والأدوات الابستمولوجية القادرة على تغيير الواقع بما يتوافق ومتطلبات المجتمع الجزائري نحو التنمية المستدامة.

إن إنشاء المرصد الوطني للتراث الوثائقي هو بمثابة دعامة تشريعية في جرد وحفظ وتثمين الرصيد الوثائقي الوطني من اجل الحفاظ على الذاكرة الجماعية التي تعتبر هي الأخرى دعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

كما ان إنشاء هذا المرصد ، سيعكس أيضا إرادة السلطات العليا في إدراج البعد العلمي والثقافي والتاريخي والتنموي للتراث الوثائقي عبر كامل تراب الوطن. وفق طرق محكمة، تتجلى في النظرة الاستشرافية ذات الطابع الوقائي تارة والعلاجي تارة أخرى. مما يسمح بمعالجة المشاكل وإيجاد السبل الكفيلة للحد من تدهور هذا التراث وتلفه.

هذا ومن خلال هذه النتائج والربط بينها وبين الواقع العملي بنظرة سابقة وأخرى مستقبلية، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة التعجيل في إنشاء المرصد الوطني للتراث الثقافي الوطني من خلال إصدار مرسوم تنفيذي يحدد تنظيمه ومهامه القانونية. مع الحرص على عدم تداخل المهام،

– توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة والإمكانيات المادية الكفيلة بإخراج هذا المشروع إلى ارض الواقع،

– تأكيد المشروع على سبل الشراكة بين القطاعات المختلفة في إطار حوكمة تشاركية شاملة، قوامها الاستدامة والمحافظة على التراث الوثائقي،

– تحديد مختلف الطرق واختيار الأفضل في تحقيق المشروع والأهداف المرجوة منه.

في الأخير، نستخلص أن الدول المتقدمة هي تلك التي وضعت سياسات واضحة ودقيقة في حفظ، تثمين وترقية التراث الوثائقي الحامل في طياته للتراث الثقافي والمعرفي. هذا الأخير الذي يعتبر

الدعامة الأساسية في تقدمها الاقتصادي وفي دعم هويتها ووحدتها الترابية الضاربة في عمق تاريخها، المدون في تراثها الوثائقي.

قائمة المراجع:

- القران الكريم
- المرسوم التنفيذي. (2002). يتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
- سطور (2020)،مفهوم الثرات الثقافي
(Consulté le 10/11/2022) https://sotor.com
- Babadji, R. (2000). Un observatoire de l'education pour quoi faire http://portail-eip.org/archives/portail/presentation/babadji.html *(consulté le 10/11/2022)*
- Bogui, S. d. (2008, Avril-juin). Le patrimoine des bibliothèques québécoises. (Erudit, Éd.) Documentation et Bibliotheques , 54 (2),.
- Grimard, J.-P. W. (1996). Culture, archives et developpement,. Archives , 27 (3),
- Melot, M. (2004). Qu'est-ce qu'un objet patrimonial. Bulletin des bibliothèques de France (BBF) (5), pp. 5-10.
- Plumecocq, G. (2012). Ressources cognitives et développement territorial : une analyse textuelle appliquée aux politiques locales de développement durable. (A. Colin, Éd.) Revue d'économie régionale et urbaine , 5,
- UNESCO. (2021). Protéger, préserver et promouvoir l'accès au patrimoine documentaire de l'humanité et sensibiliser le public à sa pertinence pour le developpement local. https://fr.unesco.org/programme-ci/patrimoine-documentaire (consulté le 10/11/2022)